



من مطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت. تصدر شركة آراء للبحوث والاستشارات مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك. مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية. وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر. وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. وقد تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية. وتمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في

شركة آراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا ومؤشر شراء المنتجات المعمورة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الـ 6 بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سلبى' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساسي كقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة. وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكلما تجاوزها المؤشر كان الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر. وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر كانت النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر 'آراء' بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية 'لكزس'

انتعاش نسبي لثقة المستهلكين في أكتوبر.. والعاصمة أكثر ثقة بالأوضاع الاقتصادية

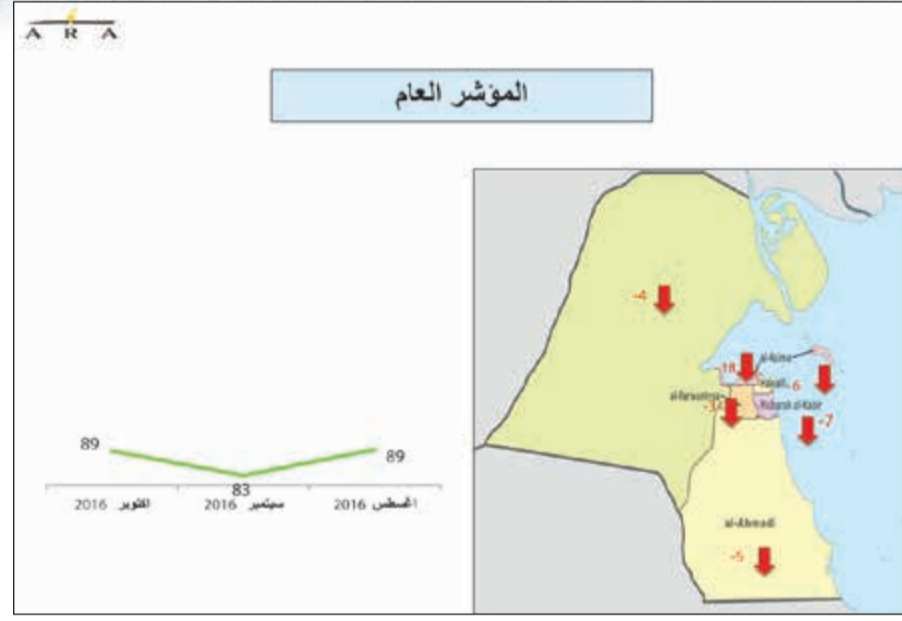


الوضع الاقتصادي الحالي يحمل تحديات اقتصادية كبيرة يجب على الجميع مواجهتها

تشجيع القطاع الصناعي أحد المداخل الأساسية للإصلاح الاقتصادي في الكويت

كشفت مؤشرا شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية لثقة المستهلك في الكويت لشهر أكتوبر 2016، عن معطيات البحث تشير إلى تحقيق انتعاش نسبي مقارنة بشهر سبتمبر الفائت بحيث ارتفعت مختلف المعدلات ما بين نقطة واحدة كحد أدنى و36 نقطة كحد أقصى خلال شهر. وضمن هذا السياق، سجل المؤشر العام 89 نقطة بإضافة 6 نقاط على رصيده السابق، وبتراجع 12 نقطة مقارنة بنتائج شهر أكتوبر 2015، وتكمن أهمية الارتفاع، ولو البسيط والنسبي للمعدلات مختلف مؤشرات ثقة المستهلك، في كونها تسجل في ظروف وفي مرحلة شديدة التعقيد، تحمل بين طياتها استحقاقات وتحديات متعددة، لعل أبرزها:

● ما تواجهه أسواق النفط من تعقيدات، فإزمة السوق الحالية لها خصوصيتها التي تميزها عن الأزمات السابقة بضعف النمو الاقتصادي العالمي، التقدم التقني في وسائل إنتاج النفط، وارتفاع المنافسة بين المنتجين. ● اشكالية العلاقة بين رفع أسعار النفط وما ينتج عنها من إفراق السوق بالنفط الصخري، علما بأن التنسيق بين منظمة أوبك وروسيا وبعض الدول المنتجة الأخرى لإنجاح الاجتماع المنتظر خلال هذا الشهر للوصول إلى تخفيض أو على الأقل تجميد مستويات الإنتاج بهدف الوصول لمرحلة التوازن بين العرض والطلب، لتثبيت أسعار النفط ولتتمهيد لارتفاعها التدريجي، ما يعتبر محطة أساسية لبداية مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط ولواجهة تداعياتها السلبية على مختلف القطاعات المالية والاقتصادية. وفي هذا المجال أكد تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن ارتفاع سعر برميل النفط إلى 50 دولارا سوف يبقى توقعات النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط ضعيفة وبالتالي يطرح بقوة ضرورة العمل السريع لتنفيذ مشاريع إصلاح هيكلية جزري للاقتصاد الوطني وخاصة في الكويت



كونها لم تزل الأكثر تخلفا بين الدول الخليجية في الأقدام على تنفيذ برامج هيكلية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل لضمان الحد الأدنى الضروري من الاستقرار المالي والاجتماعي. وضمن هذه الظروف، وفي مواجهة الاستحقاقات، بما فيها الدور الإقليمية المتفجرة، تراوحت معدلات المؤشر العام بين المستطلعين بحيث منح المواطنون معدل 88 نقطة بإضافة 7 نقاط ورفع المقيمين العرب معدلهم إلى 91 نقطة بزيادة 5 نقاط. أما على صعيد المناطق فقد سجلت محافظة الجاهة أعلى المعدلات 106 نقاط بزيادة 13 نقطة، وعلى الرغم من اكتفاء العاصمة بـ 82 نقطة انما رفعت رصيدها بـ 19 نقطة خلال شهر. ● العاصمة ترفع مستوى ثقتها بالأوضاع الاقتصادية يعكس معدل مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي مدى التحديات الاقتصادية الواجب مواجهتها، فعلى الرغم من تسجيل مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 75 نقطة بزيادة نقطة واحدة خلال شهر.

زيادة فرص العمل المتوافرة حالياً

تسعى السلطات خلالها لترشيد الانفاق وتوجيه المواطنين للعمل في القطاع الخاص. ارتفع مستوى معدل فرص العمل بشكل واضح في كل المحافظات حيث أضافت محافظة الجاهة 54 نقطة على رصيدها السابق مسجلة أعلى المستويات 224 نقطة، كما رفعت الفروانية معدلها السابق إلى 190 نقطة بإضافة 72 نقطة والعاصمة 47 نقطة خلال شهر. هذه المؤشرات تدل على التأقلم مع مقتضيات الظروف الاقتصادية الراهنة واطلاق العمل على أكثر من صعيد في مختلف القطاعات. كما بين البحث بأن الشباب 35-18 سنة رفعا مستوى رضاهم على مؤشر فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا مسجلين 184 نقطة باكتساب 44 نقطة مقارنة بنتائج شهر سبتمبر الماضي.

في رفع مستوى المؤشرات في أوساط الرأي العام، ولكن الأوضاع الاقتصادية تعاني من جملة معوقات لعل أبرزها: ● تراجع سيولة القطاع العقاري خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذه السنة بنسبة حوالي 28٪. ● استمرار التراجع في مستوى السيولة وحجم التداولات في البورصة. ● التوقعات بأن عجز الموازنة لهذه السنة سيقارب 5 مليارات دينار. بينما في مواجهة هذه العوامل السلبية تظهر بعض الملامح الإيجابية على المستوى المالي والاقتصادي ومنها: ● ارتفاع نسبة الودائع الحكومية في المصارف الوطنية بنسبة 15٪ منذ بداية العام. ● أكد ممثل صندوق النقد الدولي أن برامج الإصلاح في الكويت تسير بالاتجاه الصحيح. كذلك فإن الاهتمام بتعزيز القطاع الصناعي وتشجيعه وتطوير دوره وحصته من الدخل الوطني يشكل أحد المداخل الأساسية للإصلاح الاقتصادي في الكويت.

في خضم هذه العوامل الاقتصادية السلبية منها والإيجابية، الحالية والمتوقعة مستقبلا، سجل معدل مؤشرا الوضع الاقتصادي تحسنا ولو بشكل متفاوت بين مكونات الدخل الوطني يشكل أحد المداخل الأساسية للإصلاح الاقتصادي في الكويت. في خضم هذه العوامل الاقتصادية السلبية منها والإيجابية، الحالية والمتوقعة مستقبلا، سجل معدل مؤشرا الوضع الاقتصادي تحسنا ولو بشكل متفاوت بين مكونات الدخل الوطني يشكل أحد المداخل الأساسية للإصلاح الاقتصادي في الكويت. في خضم هذه العوامل الاقتصادية السلبية منها والإيجابية، الحالية والمتوقعة مستقبلا، سجل معدل مؤشرا الوضع الاقتصادي تحسنا ولو بشكل متفاوت بين مكونات الدخل الوطني يشكل أحد المداخل الأساسية للإصلاح الاقتصادي في الكويت.

التربح حول المداخل سيد الموقف

أظهرت معطيات بحث شركة آراء لمستوى ثقة المستهلكين، أن الميل نحو انتعاش الثقة نسبيا، مقارنة بشهر سبتمبر لم يطل مؤشرا الدخل الفردي الحالي والمتوقع مستقبلا، بحيث سجل الأول 65 نقطة مستقرا على نفس المستوى السابق، بينما سجل الثاني أي الدخل المتوقع مستقبلا 89 نقطة بزيادة نقطة واحدة. إن تحليل واقع المداخل والتحديات التي تواجهها، يبرز أن المداخل من حيث الكمية لم تتراجع، بل مرشحة لاكتساب ما بين 3 إلى 5٪ هذه السنة، ولكن المسألة تتعلق بالقدرة الشرائية الفعلية لتلك المداخل حيث تواجه عدة عقبات ضاغطة ومنها: ● من المتوقع أن يرتفع مستوى التضخم النقدي لهذه السنة إلى حوالي 3,8٪ علما أن المعدلات السابقة لم تكن تتجاوز 2,5٪. ● ارتفاع أسعار البنزين انعكس سلبا على كلفة النقل كما زاد النفقات وأثر سلبا على أسعار السلع والمواد الغذائية. ● كما يتخوف المستهلكون من تداعيات اقرار وتنفيذ قانون القيمة المضافة الذي أقر على مستوى الدول الخليجية على أن ينفذ خلال سنة 2018، فضلا عن تخوف البعض من اقرار قانون الضريبة البالغة 10٪ على أرباح الشركات وما يمكن أن ينتج عنها من رفع أسعار الخدمات من جهة وتخفيض قيمة المداخل من جهة أخرى. ● ضمن هذا السياق، منح المواطنون مؤشر الدخل الفردي الحالي 73 نقطة أي دون تغيير المعدل السابق، كما سجلوا 87 نقطة للدخل الفردي المتوقع مستقبلا بزيادة 4 نقاط. ● اكتفى المقيمون العرب بتسجيل 52 نقطة للدخل الفردي الحالي بتراجع 3 نقاط عن رصيدهم السابق، و92 نقطة للدخل المتوقع بتراجع 15 نقطة محث مؤشر الدخل المتوقع مستقبلا 83 نقطة بخسارة 17 نقطة خلال شهر.

ارتفاع الاستهلاك بين الشباب

بينت معطيات البحث التي تناولت مؤشر آراء لشراء المنتجات المعمورة جملة من الواقع أبرزها ارتفاع المعدل بنسبة 11 نقطة خلال شهر مسجلا 108 نقاط متقدما على معدل أكتوبر 2015 بـ 4 نقاط. متسلحا بنمو نسبة الائتمان 78,5٪ خلال سنة وذلك بالرغم من انخفاض حجم الائتمان العقاري وتدني مستوى القروض الاستهلاكية السنوية 2,3٪. إلا أن ارتفاع الاستهلاك لم يطل كل الفئات حيث سجل المواطنون 111 نقطة بإضافة نقطة واحدة والمقيمون العرب 96 نقطة بإضافة 26 نقطة، كذلك ارتفع منسوب الانفاق بين الذكور 33 نقطة بينما تراجع عند الإناث 25 نقطة. وأضاف الشباب 35-18 سنة 30 نقطة على رصيدهم السابق بينما تراجع معدل الفئة العمرية 35-55 سنة بنسبة 14 نقطة من رصيدهم السابق. كما تركز التفاوت في الإقبال على الانفاق الاستهلاكي بحيث رفعت محافظة الجاهة رصيدها السابق بـ 47 نقطة، كما عززت محافظة مبارك الكبير رصيدها بإضافة 37 نقطة والعاصمة 25 نقطة، ومن جهة أخرى تراجع معدل الانفاق الاستهلاكي لمحافظة الأحمدى 26 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر المنصرم. يبدو بأن الثقافة الاستهلاكية لم تزل دافعة لحركة الأسواق بالرغم من كل التحديات المالية والاقتصادية.

